

## الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر

### Financial inclusion and its impact on poverty reduction

اعداد / د . فاطمة سيد عبدالقادر

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج

Economics teacher at the Higher Institute of Administrative Sciences in Sohag

#### الملخص

لقد زاد الاهتمام بالاشتمال المالي, وخاصة بعد الازمة المالية العالمية (2008) حيث أثرت هذه الازمة علي الفئات ذوي الدخل المحدود , فالفقراء يتحولون الي اكثر فقراً إذا لم يتم وصول خدمة مالية اليهم , ويقوم تطبيق الشمول المالي بتسهيل وصول هذه الخدمات المالية الي الفقراء بتكلفه منخفضة .

ويسعي البحث الي توضيح الشمول المالي وتأثيره علي الحد من الفقر وذلك بتطبيق سياساته , وآلياته لمحاولة التقليل من التحديات التي تعرقل انتشاره ووصول منتجاته المالية الي المناطق النائية والفئات المهمشة , وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي , واسهامات البنك الدولي وبرامجه للحد من الفقر كهدف من اهداف التنمية المستدامة (2030)

#### الكلمات الافتتاحية

الشمول المالي , الخدمات المالية , الفقراء , الحد من الفقر , الاشتغال المالي في مصر, العزل المالي, تمكين المرأة, التسهيلات المالية, الهوية المالية, التنمية المستدامة.

## Summary

The interest in financial inclusion has increased, especially after the global financial crisis (2008), where this crisis affected groups with limited incomes. The poor become poorer if no financial service is reached, and the application of financial inclusion facilitates the access of these financial services to the poor at low cost.

The research seeks to clarify financial inclusion and its impact on poverty reduction by applying its policies and mechanisms to try to reduce the challenges that impede its spread and the access of its financial products to remote areas and marginalized groups, as well as benefiting from successful experiences in the field of financial inclusion, and the contributions of the World Bank and its programs to reduce poverty as a goal One of the Sustainable Development Goals (2030)

## opening words

Financial inclusion, financial services, the poor, poverty reduction, financial inclusion in Egypt, financial isolation, women's empowerment, financial facilities, financial identity, sustainable development.

## مقدمة:-

لقد أثرت الأزمة العالمية عام (٢٠٠٨) على ذوى الدخل المحدود، والأفراد غير المتعاملين مع البنوك، ومن هنا زاد الاهتمام بفكرة الاشتمال أو الشمول المالي (Financial Inclusion) وتأثيره على الحد من الفقر والتقليل من حدة البطالة، حيث أن الفقراء وسيزدادون فقراً إذا لم يتم تسهيل وصولهم إلى تمويل لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمات المالية لهم مثل الائتمان والقروض بشكل أكثر فاعلية ، ومرونة حتى يتم دعم أفكارهم الاستثمارية ، وخلق فرص عمل لهم تحسن من مستوى معيشتهم.

ويشير الشمول المالي إلى إتاحة التسهيلات المالية والائتمانية ليشمل كل شرائح المجتمع، والتي تتضمن شريحة الفقراء والمهمشين، لذلك فإن الشمول المالي يهدف إلى تمكين هذه الشرائح المجتمعية المعرضة لانخفاض وتدني مستويات الحياة والمعيشة ويعانوا من الحرمان الاجتماعي والمالي، حيث يكمن دور الشمول المالي في توفير الخدمات المالية والتمويل اللازم لتقليص الفقر وتحقيق الترابط الاجتماعي عن طريق خفض تكلفة هذه الخدمات المالية حتى يستفيد بها ذوى الدخل المتدنية وتقديم كل التسهيلات الائتمانية لهم لدعم مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والتي لها دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والحد من البطالة وبالتالي الحد من الفقر. (James, 2012,P:1).

## فرضية الدراسة:-

تفترض الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالي وما يقدمه من خدمات مالية شاملة للشرائح الفقيرة في المجتمع، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالتالي إمكانية القضاء على الفقر.

## مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أنه توجد تحديات ومعوقات تواجه القطاع المصرفي في دوره التنموي والمالي في مشكلة القضاء على الفقر، لذلك هل الشمول المالي له دور في تقليص الفقر وانخفاض عدد الفقراء والمهمشين، ويمكن طرح هذه المشكلة من خلال الاسئلة الآتية:-

- ١- هل الشمول المالي يقوم بتمويل الشرائح المهمشة؟
- ٢- هل الشمول المالي يمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ٣- هل الشمول المالي وسيلة فعالة لخلق فرص عمل لمحدودي الدخل؟

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في هدف الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إتاحة آليات وأدوات الشمول المالي لتمويل الفئات المجتمعية محدودة الدخل بتقديم الخدمات المالية لهم بتكلفة منخفضة حتى يتمكنوا من عمل مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم بدور تنموي فعال في التنمية الاقتصادية والمستدامة وبالتالي القضاء على ظاهرة الفقر.

## أهداف الدراسة

- الهدف الرئيسي للدراسة هو أن الشمول المالي له دور في الحد من ظاهرة الفقر وتوجد عدة أهداف فرعية لهذا الهدف منها:-
- ١- الشمول المالي يدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - ٢- الشمول المالي يقدم تسهيلات ائتمانية مرنة تمكن محدودي الدخل من الوصول لتمويل استثماراتهم.
  - ٣- الشمول المالي له دور فعال في الحد من ظاهرة الفقراء وتحسين معيشة الفقراء.

### منهج الدراسة:-

يقوم منهج الدراسة على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الفقر، وتعريف الشمول المالي وأيضاً المنهج التحليلي في تحليل دور الشمول المالي في القضاء على الفقر.

### الدراسات السابقة:-

١- دراسة (صورية شتى، السعيد بن لخضر) (٢٠١٨) بعنوان ( أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)

وتناول الباحث في هذه الدراسة مفهوم الشمول المالي وأهمية في التنمية، كما تناول الجهود الدولية في مجال الشمول المالي وأيضاً اشتملت الدراسة الشمول المالي في مصر، والمبادرات التي تبناها البنك المركزي بالاشتراك مع وزارة المالية والتي تدعم مفهوم الشمول المالي. وخلصت الدراسة إلى أهمية الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية المتطورة. بأسعار معقولة مما يساهم في عملية التنمية بشكل فعال.

٢- دراسة ( احمد عدنان غناوى، لورنس يحيى صالح) (٢٠١٨) بعنوان ( تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع اشارة إلى التجربة النيجرية). وقد ركز البحث على دور الشمول المالي في معالجة الفقر في العراق ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة واستعان الباحث بالتجارب الدولية المهمة في تأكيد فكرة مثل تجربة نيجريا، وخلص أنه بمساعدة العوامل السياسية والديموغرافية والاجتماعية فإن الشمول المالي يكون له الدور الكبير والأساسي في معالجة الفقر.

٣- دراسة ( محمد محروس محمد سعدوني) بعنوان (الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة) وركز البحث على أهمية الشمول المالي في عملية التنمية الاقتصادية حيث يعمل على مواجهة الفقر والحد من البطالة كما تناول المعوقات والتحديات التي تقابل العالم الثالث في تمويل الاستثمار والتنمية مما يجعل

الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي وذلك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل للشرائح الأقل دخلاً، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

٤- دراسة (عادل عبدالعزيز السن) بعنوان أثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي"

وتناولت الدراسة مفهوم الشمول المالي، وأهدافه المتمثلة في ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد أو المؤسسات وذلك لتحسين حياتهم وتكمن الفئات المهمشة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وأيضاً يتناول البحث متطلبات الشمول المالي من ضرورة التثقيف المالي، وإدراك المخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية والوعي بالحقوق والواجبات المالية.

هذا ويتم في هذه الدراسة الاتفاق على ما جاء في الدراسات السابقة مع التركيز على المبادرات الفعالة والتجارب الناجحة في دور الشمول المالي في القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق تعامل الفئات محدودة الدخل مع القطاع المصرفي ووجود حسابات لهم في البنوك خلاف ما سبق حيث التهميش والعزل المالي لها.

#### خطة البحث :

- الاطار النظري لمفهوم الشمول المالي
  - دور الشمول المالي في الحد من الفقر
  - تجارب دولية لمبادرات الشمول المالي
- النتائج والتوصيات

## الاطار النظري لمفهوم الشمول المالي

### ١- تعريف الشمول المالي:-

وردت عدة تعريفات للشمول المالي منها ما يلي:-

- عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report) : بأنه " نسبة الاشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية ".

- كما عرف صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام (٢٠١٧) بأنه "تمتع الافراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) ، من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

- أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AF) فهو " الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف بتكاليف معقولة"

- وبالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتتقيف المالي (INFE) فقد عرفت الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتتقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (صورية شلبي ، السعيد بن خضر، ٢٠١٩)

ذلك ومن خلال ما ورد من تعريفات نلاحظ أن تعريف (الاشتمال المالي) يشتمل على جانبين الجانب الأول وهو جانب العرض ويتمثل في إتاحة الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع أفراد ومؤسسات أما الجانب الثاني وهو جانب الطلب ويتمثل في العمل على تمكين الفئات المهمشة والفقيرة من استخدام تلك الخدمات، ويتم الاتصال بين الجانبين عبر القنوات الرسمية للنظام، المالي الرسمي، ويتم تقديم هذه الخدمات المالية بجودة مناسبة وأسعار معقولة. وبذلك يتم تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، والذي يساهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة وإعادة توزيع الدخل.

#### ٤- سياسات الشمول المالي:- (World bank,2010)

يوجد ست سياسات فعالة للاشتمال المالي أربعة منها تعمل على تحسين وصول الشرائح الفقيرة للخدمات المالية وهي:- الوكيل البنكي، الدفع عبر المحمول، تنويع مقدمي الخدمات، اصلاح البنوك الحكومية، أما السياستين المتبقيتين فهما حماية المستهلك، والهوية المالية.

##### ١- الوكيل البنكي

وهي تعاقد البنوك مع أماكن البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء، وتعتبر هذه السياسات نفوذ لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة، كما تتحول مكاتب البريد والصيدليات والسوبرماركت إلى وكلاء للبنوك، ووكلاء للشمول المالي أيضاً بين البنوك والوكلاء، ولقد أتت هذه السياسة ثمارها في البرازيل حيث عملت على زيادة أعداد المستخدمين، ووسعت من توزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين

##### ٢- الدفع عبر المحمول

حيث يفتح انتشار الهواتف المحمولة قناة جديدة لتوصيل الخدمات المالية لمحدودي الدخل فلقد قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات، كما أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة، ووسعت من نطاق نقاط الوصول، وقللت الحاجة



لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وعملت على زيادة جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقاً، ولقد سجلت الفلبين أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول في البلاد النامية.

### ٣- تنوع مقدمي الخدمات

ولقد اعتمد متخذي القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص المؤسسات التي تقدم خدمات تأمينية وابداعيه وهي (استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر) مثل (تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات الغير حكومية).

### ٤- إصلاح البنوك الحكومية:-

تلعب البنوك الحكومية الدور الهام في القطاع المالي والمصرفي لتحسين توصيل الخدمات المالية للفئات الفقيرة، فهي تستخدم بشكل واسع في لتشجيع الادخار والإقراض في مجالات الزراعة والأسكان. لذلك قامت بعض الدول بإغلاق البنوك الحكومية ذات الاداء الضعيف، كما فعلت بيرو والبرازيل، كما أن هناك دول أخرى قامت بعمل بعض الإصلاحات لتحسين شكل وربحية البنوك الحكومية مثل ما حدث في اندونيسيا بإنشاء خطوط إدارية منفصلة حتى يتم تقديم برامج تمويل صغيرة مربحة، وتقنيات جديدة للتمويل الصغير بتكلفة أقل.

### ٥- حماية المستهلك:-

حيث أن بعض المؤسسات المالية تستغل الجهل المالي للعملاء لزيادة أرباحهم، لذلك يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات، وتقديم هذه المعلومات للعملاء في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم معرفة مالهم وما عليهم وبالتالي يتم حمايتهم.

## ٦- سياسة الهوية المالية:-

حيث يوجد بعض العملاء ليس لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب لهم لدى المؤسسات المالية مما يحول دون وصول المنتج المالي لهم، ولعلاج ذلك يتم تضيق الفجوة بين الوثيقة المرتبطة بحسابات البنوك، وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض وذلك بتحويل تاريخ المعاملات المالية لهؤلاء العملاء إلى الأصول المالية التي تمكنهم من الاستفادة من حصولهم على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

هذا وقد اشارت الدراسات أن (٨٣٪) من البالغين حول العالم خارج الأنظمة المصرفية والغالبية منهم موجودين في جنوب اسيا، وشمال أفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط.

كما بينت الدراسات أن حوالي (٥٧٪) من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف، وبعد المسافات، والشروط المرهقة لفتح الحسابات المالية. كما تبين من الدراسات أن (٥٠٢ مليار نسمة) حول العالم لا يحصلون على خدمات مالية رسمية. ولا يقوم سوى (٥٢٪) من البالغين في العالم بادخار أموالهم في مؤسسات مالية رسمية. وتعتبر الحصول على منتجات الادخار، ولا سيما حسابات الادخار "التعاقدية" التي لا يحق فيها للعملاء السحب من أموالهم حتى يصلوا إلى هدفهم، لها منافع فعلية غير مجرد زيادة مدخراتهم، فإنها قد تقوم بتمكين المرأة، وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك ورفع الإنتاجية وزيادة الدخل، وزيادة الأنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

ويلعب الاشتغال المالي دوراً مهماً على الشرائح الأكبر من محدودي ومتوسطي الدخل

وكذلك المرأة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الدخل، وذلك من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم باستخدام مراكز الشباب والأندية مع عرض جميع منتجات البنوك لفئات المجتمع المتعددة، وتوزيعها من خلال الجامعات والمعاهد حتى يتم ضم أكبر شريحة ممكنة.

(<https://ar.m.wikipedia.org>)

**٥- آليات تطبيق الشمول المالي**

نظراً لأهمية الاشتغال المالي والتي ترجع لوجود علاقة وطيدة بينه وبين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة مما يدعم النمو الاقتصادي، وأيضاً التأثير الاجتماعي للشمول المالي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومنخفضي الدخل بتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة. وأيضاً خلق فرص للعمل وتحقيق المصلحة العامة مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، ورفع مستوى المعيشة.

**ويتم تطبيق الشمول المالي بآليات هي:-**

- القيام بدراسة جانبي العرض والطلب وما بينهما من فجوات.
- القيام بوضع أهداف مستقبلية مع تحديد الأولويات.
- القيام بإعداد استراتيجية وطنية لتشمل جميع الأطراف والفئات.
- أن يكون كل من الأهداف والاستراتيجية التي تم وضعها محددين وقابلين للقياس ويمكن تمام انجازهما في وقت معين للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفئات المستهدفة والمعنية. ( صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ )

**٧- تحديات الشمول المالي:- ( البنك الدولي , التقرير السنوي , ٢٠١٣ )**

تشتمل تحديات الشمول المالي كل من جانب الطلب، جانب العرض:-

- فبالنسبة لجانب العرض تتمثل التحديات التي تقف أمام التوسع في تقديم الخدمات المالية من خلال:-
- ١- افتقار البنية التحتية للقطاعات المالية للمقومات التي تزيد من فرص نفاذ التمويل، والتي منها عدم كفاءة نظم الاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون والرهنات.
- ٢- ضعف التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز في مؤسسات معينة فقط.

٣- انخفاض التطور في المؤسسات المالية والمصرفية وخاصة مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار والذي يزيد من الاعتماد على الائتمان المصرفي الذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون مناسبة لسد الاحتياجات متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

٤- غياب التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر مما يصعب وضع إطار إشرافي ورقابي على تنظيم التمويل الأصغر مما يقلل من شفافية القطاع وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية.

وبالنسبة لجانب الطلب فيتمثل التحدي الرئيسي في الجهل بالخدمات المالية من قبل العملاء، وعدم التتقيف المالي بكيفية الحصول على المنتج المالي وطريقة التعامل مع المؤسسات المالية، وزيادة الوعي بطبيعة الخدمة المالية والمخاطر المصاحبة لاستخدامها وبالتالي قدرتهم على اتخاذ قرار استثماري سليم.

٨- أهمية الشمول المالي:- ( شلبي ، بن خضر، ٢٠١٦، ص ١٠٦ )

تكمن أهمية الاشتغال المالي في تعزيز الوصول للخدمات المالية بجودة مناسبة وتكلفة أقل مما ينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية وتحقيق الاستقرار المالي وذلك على النحو التالي:-

#### - تعزيز جهود التنمية الاقتصادية

حيث أن هناك علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يرتبط انتشار واستخدام الخدمات المالية بالعدالة الاجتماعية وأيضاً لها أثر جيد على سوق العمل، وانتقال المزيد من الشركات في القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

#### - تعزيز الاستقرار المالي

حيث انه بزيادة استخدام الأفراد للخدمات المالية يؤدي إلى تعزيز استقرار النظام المالي فإنه باستخدام مزيد من منتجات النظام المالي الرسمي يعمل على

تنويع محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية مما يقلل من مخاطرها وبالتالي استقرار النظام المالي وانخفاض تعرضه لحدوث تقلبات سياسية.

### - تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمشاركة المجتمعية.

حيث أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي يساعدهم على بدء المشروعات الاستثمارية الخاصة بهم وزيادة قدرتهم على إدارة مخاطرها المالية وما يرتبط بها من تغيرات وصدمات مالية.

### - أتمته النظام المالي :

لأنه مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات فإنه سيستفيد كل من العميل والمؤسسة المالية بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، ستفيد التكنولوجيا أيضاً النظام المالي من خلال متابعة حركة الأموال ومراقبتها بسهولة مما يقلل من مستويات الجريمة المالية، وأيضاً تعمل الأتمته على خلق فرص لدخول المزيد من الأفراد ضمن مستخدمي النظام المالي الرسمي.

### دور الاشتغال المالي في الحد من ظاهرة الفقر :-

سيتم تناول دور الاشتغال المالي في الحد من الفقر من خلال عرض وتحليل

#### النقاط التالية :-

أولاً:- مكافحة الفقر كهدف من اهداف التنمية المستدامة .

ثانياً:- واقع الشمول المالي واثاره علي مكافحة الفقر .

ثالثاً:- تجارب دولية للشمول المالي.

رابعاً:- الشمول المالي في مصر .

أولاً:- مكافحة الفقر كهدف من اهداف التنمية المستدامة:-

ينشأ الفقر من وجود اختلالات هيكلية وتفاوت في مستويات الدخل للأفراد، ويرتبط الفقر عادة بوجود ظواهر مصاحبة له تجعل منه حالة لها صفة الديناميكية

تعمل على الاستمرارية الذاتية وتعرف هذا الحالة بـ ( مصيدة الفقر ) Poverty trap (Barrett, 2008,P 19)

وتشتمل أبعاد مصيدة الفقر والتي تعطي له صفة الديمومة على الأبعاد الاقتصادية متمثلة في :

- مستوى المعيشة والرفاه: وهي قدرة الأفراد على الوصول إلى الحاجات الأساسية، ويتحدد من خلالها خطوط الفقر والتي تعمل على تقسيم المجتمعات إلى ثلاث فئات الفقراء، وغير الفقراء، وجيوب الفقراء (وهي المناطق المستهدفة من قبل سياسات مكافحة الفقر وعادة هي المناطق (النائية والمهمشة) (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠١٣، ص ٢٩ : ٣١)

- **عدم المساواة:** وهي عدم تكافؤ التوزيع في الأصول والموارد والدخول بين الأفراد في المجتمع

- **الاستبعاد الاجتماعي** ( أو التهميش أو الأقصاء) وهو حالة من الحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية بسبب محدودية الدخل وعدم كفايته مثل الاستبعاد المالي، والاستبعاد من الخدمات الاجتماعية أو الحقوق المدنية. وتساعد هذه الأبعاد على استمرار الفقر وما يطلق عليه (بدوامة الفقر) حيث انخفاض مستوى المعيشة وعدم قدرة الأفراد على الحاجات الأساسية، وعدم عدالة التوزيع في الدخل والثروات يجعل من هذه الفئات مستبعدة ومهمشة وبالتالي لا تصل لهم الخدمات والاحتياجات الخاصة بهم مما يزيد من انخفاض مستواهم المالي والاجتماعي ويؤدي إلى مزيد من التهميش والاستثناء وهكذا تستمر حلقة بين الفقر والتراجع الاقتصادي والاستبعاد المالي وتصبح حلقة مفرغة لا تنتهي (patnaik, Kull,2011,P80:82)

وحتى يمكن الخروج من (مصيدة الفقر) وعدم الوقوع فيها، فإن توفير خدمة الادخار للأسر يساعد على زيادة قدرتهم على مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك , وامتلاك الأصول الإنتاجية والاستثمارية، وهكذا نجد أن فكرة المحافظة

على الحد الأدنى من هذه الأصول يستمد جدواها من دور الشمول المالي، والرقمنة والتكنولوجيا المالية الاجتماعية حيث يدعم الشمول المالي القدرات الادخارية، ويسمح بتراكم الأصول وتنوعها، ويدعم بالتالي الرخاء الاقتصادي. (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٦، ص ٨).

الشمول المالي يسهم - حسب برنامج عمل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الانمائية الأوسع نطاقاً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة (صندوق الأمم المتحدة، ٢٠١٨، ص ١٠).

- ثانياً:- واقع الشمول المالي واثاره علي مكافحة الفقر .
- لكي نتعرف على دور الشمول المالي في مكافحة الفقر فإنه يجب الوقوف على واقع الاشتغال المالي حيث لعبت الخدمات المصرفية دور هام في توسيع نطاق الشمول المالي بين الفئات ذات الدخل المنخفضة في دول مثل كينيا والفلبين، كما أن البرازيل زادت من إمكانيات وصول الخدمة المالية الأفراد موجودين في أماكن نائية بواسطة تفعيل أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية والتي يقوم بتقديمها بدلاً من البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين، ووكلاء على درجات نارية وقوارب في نهر الأمازون. وبالتالي انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها في البلدان الفقيرة والأماكن النائية.
- لقد حققت العديد من الدول تقدم ملحوظ في توسيع استخدام الحسابات المصرفية للفقراء والشباب والنساء والريفيين. وثبت فعالية سياسات معينه بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، وأيضاً الإعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الإلكترونية في إيداع المساعدات الحكومية ( البنك الدولي، التقرير السنوي ، ٢٠١٣ ) .

ومن العوامل التي ساعدت علي تعزيز وانتشار الشمول المالي ما يلي :

## ٢- الشمول المالي الرقمي وجائحة كورونا:-

حيث أن جائحة كورونا أحدثت تغيير شاملاً في وضع الخدمات المالية الرقمية حيث زاد الاعتماد على هذه الخدمات في ظل الجائحة، فالأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة يمكنهم تحقيق المزيد من المنافع المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمول، وخدمات التكنولوجيا المالية، ويمكن أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن هذه الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. فلقد صنعت الجائحة تحديات أمام نمو الكيانات الأصغر نسبياً في الصناعة وركزت على عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية. لذلك فإن اتخاذ إجراءات تضمن تحقيق أقصى درجات الشمول حيث كان التحول نحو الخدمات المالية الرقمية في فترة الإغلاقات العامة ، والتباعد الاجتماعي ، والإجراءات الاحترازية هو السبيل إلى تمكين الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة من الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية وتعزيز الشمول المالي لهم. ولقد قامت الصين في عام (٢٠٠٣) بنفس الإجراءات عند انتشار وباء (سارس) أيضاً حيث عجلت بإطلاق وسائل الدفع الرقمية والتجارة الإلكترونية.

كما قامت العديد من الدول (ليبيريا - غانا - كينيا - الكويت وغيرها) بتدعيم هذا التحول بإجراءات كتخفيض الرسوم وزيادة الحد الأقصى للمعاملات النقدية من خلال أجهزة المحمول.

## ٣- مؤشر الشمول المالي الرقمي للدول:-

من خلال قياس مؤشر الشمول المالي الرقمي في (٥٢) دولة من الاقتصادات الصاعدة والنامية، ولوحظ أن الرقمنة زادت من معدلات الاشتغال المالي بين عامي (٢٠١٤، ٢٠١٧) وتتصدر قارة أفريقيا وقارة آسيا هذا المؤشر حيث شهدت كل من غانا وكينيا واوغندا تقدماً بالمقارنة مع الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية . ولقد تطورت خدمات الدفع الرقمي في بعض البلدان بحيث نشأ عنها عمليات اقراض رقمي



بأسلوب تحليل الجدارة الائتمانية حيث يتم تواصل المقرضين والمقترضين بشكل مباشر عبر منصات رقمية إلا أن هذه العمليات لازالت مركزة في الصين والمملكة المتحدة (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧).

#### ٤- الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية واثره علي علاج ظاهره الفقر :-

لكي يمكن الوصول إلى أنظمة مالية شاملة يتطلب بناء واستحداث وتطوير البنية المؤسسية التكنولوجية حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تدعيم الشمول المالي الرقمي للفئات ذات الدخل المحدود وإمكانية دمجها مالياً في مسار النمو الاقتصادي وتقادي وقوعها في مصيدة الفقر، وإطلاق المشروعات الفردية الخاصة بها. حيث تعتبر التكنولوجيا المالية ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج، ومنتجات جديدة ذات أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية والخدمات المالية. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧، ص ٥٧)

ولقد تطور مفهوم الشمول المالي للحد من الفقر ليركز على مدرستين هما:-

- **المدرسة الأولى** : تركز على الفقراء وتسعى لتحسين وضعهم من خلال تعميم وصول الخدمات المالية لهم ولاعتماد على المالية المصغرة أو (المالية الاجتماعية).
- **المدرسة الثانية** : فهي أكثر شمولية واستدامة حيث تركز على الشمول المالي الرقمي المستدام بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويكون هدف مكافحة الفقر متكامل مع هذه الأهداف الأخرى لضمان نتائج أفضل . ويمكن تحقيق ما يسمى بـ ( النمو الاحتوائي ) وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الشمول المالي نتيجة انتشار استخدام الهاتف المحمول إلى المستوى الذي يفوق عدد

- الحسابات البنكية، وبالتالي يمكن الدفع بالهاتف المحمول يقلل من نسبة الأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية عن طريق ما يلي : (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨، ص ٤)
- طرح بدائل تمويلية للأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منصات الاقتراض الجماعي وتمويل التجارة عبر الانترنت.
  - زيادة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة من خلال ما تقدمه من حلول للحد من عدم تماثل المعلومات والذي يساعد على تقييم الجدارة الائتمانية بشكل أفضل.

#### ٥- دور التكنولوجيا المالية والرقمية في الحد من ظاهرة الفقر:-

- ويتمثل دور التكنولوجيا المالية في الحد من الفقر من خلال الفرص التي يتم خلقها من أجل الفئات المهمشة والمستبعدة مالياً عن طريق إتاحة شكل من التمويل المستدام وذلك على النحو التالي:-
- ١- التأثير على تقديم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض وبين الفئات المستبعدة مالياً بشكل رسمي والاستفادة من الابتكار المالي في القطاع المالي.
  - ٢- تحسين نظام المدفوعات عبر الحدود وتوفير خدمات جديدة وبتكاليف منخفضة، مما يسمح باستقبال أفضل لتحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الدولية التي تستهدف شرائح معينة داخل المجتمع.
  - ٣- التقليل من نطاق الخطأ والاحتيال أي ( إدارة المخاطر) عن طريق جمع ومعالجة البيانات آلياً من العملاء باستخدام حساب معاملاتهم لدى المؤسسات المالية.
  - ٤- تحقيق مبدأ وفورات الحجم حيث يمكن لبعض خدمات التكنولوجيا المالية مثل برامج الاقتراض الجماعي والعقود الذكية أن تؤدي إلى تغيير دور بعض الوسطاء الماليين أو حتى الاستغناء عنهم مما يعمل على تقليل التكاليف المطلوبة. (مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٨)

- ٥- تمكين الشمول المالي الرقمي للفئات الموجودة في دول اللجوء من خلال الهويات البيومترية والبطاقات الذكية، والتمويل من خلال الاقتراض الجماعي التضامني، بحيث ينقل اللاجئون مهاراتهم إلى دول اللجوء حيث انهم لا يجدون منافسة مما يمكنهم من الحصول على الائتمان لتمويل مشاريعهم الصغيرة وسد الفجوات الموجودة في بيئتهم (عماني، كيطلى، ومسغوني، ٢٠١٧، ص ١٧)
- ٦- تخفيض تكاليف المعاملات حيث أن المدفوعات الرقمية توفر المال للحكومات والشركات، فلقد أدى تحول الحكومة إلى المدفوعات الرقمية في المكسيك إلى توفير مبلغ (١,٣ مليار دولار) منذ عام (١٩٩٧ - ٢٠١٣).
- ٧- زيادة القدرة على الادخار حيث تعمل الزيادة في المدخرات إلى التقليل من الأموال الضائعة في المدفوعات غير الصحيحة، وأيضاً عن طريق الفوائد المكتسبة من خلال عدم دفع الأموال مقدماً قبل الدفعات.

وهكذا يعمل الشمول المالي المعزز بالتكنولوجيا المالية الرقمية على توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام الأفراد والأسر لتحسين الظروف المعيشية، وأمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في النشاط الاقتصادي. هذا ويساعد صندوق الأمم المتحدة المشاريع الإنتاجية توفير خدمات مالية متنوعة للمرأة والرجل لكي يتني لهم الخروج من دائرة الفقر، وبناء مستقبل أكثر مرونة لأنفسهم ولأسرهم (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠١٨، ص ٤)

وتقوم المالية الرقمية باختيار الفئات المستهدفة من الدعم لتقديم أسعار منخفضة للمستخدمين ذوي الدخل المنخفض، واستخدام نظام الاعانات الذكية لتخصيص أفضل للموارد المشتركة، وفي تقديم خدمات ومنافع عامة بكفاءة وفاعلية (Worldron, D& stotirou, 2018)

### • تجارب دولية لمكافحة الفقر من خلال الشمول المالي

لتوضيح أثر الشمول المالي على الحد من ظاهرة الفقر والتفاوت في الدخل يتم عرض لبعض التجارب الدولية الناجحة في ذلك كما يلي:-

**أولاً: التجربة الكينية** (اندونغو، موراليس، إنديرانغوز، ٢٠١٦، ص ١٠) وصل الاشتغال المالي في كينيا إلى مستويات مرتفعة حيث يمكن للخدمات المالية عبر الهاتف المحمولة والتي تمكن العملاء من ادخار الأموال أو تحويلها أن تكون عامل جوهري في تحسين امكانيات زيادة الدخل، والذي تؤدي إلى معالجة الفقر (world bank,2018, P.64)

كما ظهر انتشار حسابات الأموال عن الأجهزة المحمولة على نطاق واسع، فيوجد (٧٣٪) من البالغين لديهم حسابات أموال عبر المحمول عام (٢٠١٤) ، وقد زادت نسبة المستخدمين إلى أكثر من (٧٥٪) من السكان البالغين في عام (٢٠١٦) من خلال العمل المشترك بين كل من البنوك وشركات الاتصالات، وذلك مع التوسع في قطاع التأمين والتمويل الجماعي. كما توضح التجربة الكينية بشكل خاص مدى استفادة السيدات من الخدمات المتاحة عبر الهاتف في زيادة المدخرات لأكثر من (٢٠٪) ولقد قامت أكثر من (١٨٥ ألف) سيدة بترك العمل في الزراعة وإنشاء مشاريع لتجارة التجزئة مما ساعد على التخفيض من نسب الفقر بنسبة (٢٢٪). وتشير التجربة الكينية إلى ارتفاع المدخرات وتمويل الاستثمار في المشروعات بنسبة (٦٠٪) . وأيضاً تم تطوير نظام (M-Pesa) لتحويل الأموال إلكترونياً للاستفادة من التكنولوجيا القائمة على الهواتف المحمولة والتي تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات وتخزين القيمة على الهواتف أو على شكل عملة إلكترونية، ولقد سمح هذا النظام بعدم تنقل العملاء وترك أماكن عملهم والتعرض للمخاطر، ولقد أدى انخفاض التكاليف إلى توفير المزيد من الدخل المتاح للأنفاق، ولقد قامت المالية الرقمية بخدمة المجتمع بما فيهم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الجماعي.

ولقد مرت هذه التجربة الناجحة في كينيا بأربع مراحل أساسية:-  
الأولى هي:- توسيع المنصة الرقمية للهواتف المحمولة الخاصة بالتحويلات والمدفوعات والتسويات نظام (M.Pesa)

**الثانية هي :-** إدماج حسابات الادخار الافتراضية، عبر منصة الخدمات المالية الرقمية للوساطة المصرفية.

**الثالثة هي:-** استخدام بيانات المعاملات المالية الرقمية لتقييم الجدارة الائتمانية وتقدير المخاطر.

**الرابعة هي:-** توسيع الخدمات المالية الرقمية عبر الحدود والتحويلات الدولية. وهكذا أصبح ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كينيا يمر عبر الخدمة المصرفية المتنقلة (M.pesa) مما يدل على تطور مستوى الشمول المالي الرقمي في كينيا.

### **ثانياً:- التجربة الصينية:-**

لقد قامت الصين بتنفيذ استراتيجية وطنية لبناء نظام مالي شامل عام (٢٠١٣)، حيث كان الدور الأساسي للمؤسسات المالية الرسمية التقليدية، وذلك بهدف توصيل الخدمات والمنتجات المالية، وذلك بهدف توصيل الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة الاماكن البعيدة والمهمشة والريفية.

لقد تم انشاء الجمعيات التعاونية الائتمانية الريفية، وتم استحداث منتجات مالية وائتمانية لخدمة المزارعين والمشروعات الريفية. أيضاً توجد ظاهرة (شاجي) وهي عبارة عن قرية صينية من قرى (تاوباو) والتي تعمل في تربية الحيوانات ثم اعادة تدوير النفايات البلاستيكية ولقد أخذ اسمها منصة للتسوق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية تحت إدارة مجموعة (علي بابا) حيث تأثرت هذه القرية بنجاح بتجربة أحد المهاجرين العائدين والذين افتتح محل تجاري الكتروني لبيع الأثاث ثم عممت هذه التجربة بين أفراد القرية، وفي النهاية عام (٢٠١٠) توفر رأس مال يكفي لإنشاء ستة مصانع للألواح الإلكترونية، ومصنعين للأجزاء المعدنية، (١٥) شركة للخدمات اللوجستية والنقل البحري، وأيضاً تم انشاء سبعة متاجر لأجهزة الكمبيوتر تخدم (٤٠٠ أسرة) تنشط في التجارة عبر الإنترنت في داخل الصين وخارجها. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٤، ص ٢٤)

أيضاً شهدت المناطق الساحلية في الصين نمواً سريعاً مقارنة بالمناطق الريفية والداخلية حيث تم ربط هذه المناطق بالإنترنت مما أسهم في إعادة انتعاشها ، واندماجها في الاقتصاد الوطني والعالمي. وفي عام (٢٠١٤) كان عدد التجار أكثر من (٧٠ ألف) منتشرين في (٢٠٠ قرية) يعملون في متاجر توظف (٢.٥) موظف في المتوسط وتعتبر ثلث هذه المتاجر تحت ملكية وإدارة السيدات، حوالي ١٪ من ذوي الاعاقة، وهكذا تمثل هذه التجربة نموذج للاحتواء الاجتماعي المالي ( مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٦، ص ٦).

ومن جانب آخر قامت شركة (على بابا) بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن سلسلة متنوعة من الخدمات التي تقدمها هذه الشركة المتخصصة في التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، ولقد نشأ عن هذا التمويل محفظة قروض تقدر بقيمة (٢٠٠ مليار) رينميني، وقامت الشركة بتوريقها وتحويلها إلى أوراق مالية من الدرجة الأولى وتسويقها إلى عدد من المستثمرين وذلك بضمان أصول المشاريع التي وصلت إلى حوالي (٨٠٠ ألف) عام (٢٠١٤)، وتمت هذه العملية من خلال منصة الكترونية للإقراض تسهم في تجميع البيانات ثم تقييم الاداء الائتماني للمشروعات القائمة، وأيضاً تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات التي ترغب في التمويل مما أسهم في انخفاض بتكلفة القروض وتكلفة إدارة المحفظة، وثم انشاء بنك (MYBank) والذين يعمل على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت والتكنولوجيا المالية، ولقد توسعت أنشطة هذا البنك بشكل كبير عام (٢٠١٨) (بلاشية، ٢٠١٩، ص ٢٥)

كما تم تقديم الخدمة المالية عبر الهاتف المحمول من خلال مقدمي خدمات الدفع للغير مثل (Alipay)(Wechat) وذلك بتطبيقات الموجودة على الهواتف الذكية والتي ترتبط بحساب في بنك أو أي مؤسسة مالية.

**ثالثاً: - التجربة الأردنية:-**

لقد تبنت المملكة الأردنية استراتيجية وطنية محددة للشمول المالي ركزت على العناصر الأساسية منها:-

المالية المصغرة، الخدمات المالية الرقمية، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال أربعة متطلبات رئيسية عملت على نجاح الاستراتيجية وهي:-

(البنك المركزي الأردني، ٢٠١٨)

- استخدام التكنولوجيا المالية

- حماية المستقبل المالي

- رفع القدرات المالية بجميع شرائح المجتمع

- تهيئة البيئة المالية المناسبة

ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية الفئات المهمشة ومحدودي الدخل، والتزمت الحكومة الأردنية في هذه الاستراتيجية برقمنة التحويلات المالية حيث تم تقدير نسبة التحول الرقمي من قبل البنك الدولي بـ (١٦٠) خدمة من إجمالي (٢٦٠) من خدمات الدفع الإلكتروني، وكل يوم تزداد عمليات التحول الرقمي حجماً وعداداً.

كما يلتزم البنك المركزي الأردني بتحسين الخدمات المالية الرقمية، واستخدام التقنيات المبتكرة من خلال انشائه مختبر تنظيمي لاختبار المنتجات الجديدة والمبتكرة، والتأكد من صلاحيتها ودقتها بواسطة الاعتماد على الخبرات البريطانية والماليزية (البنك الدولي، ٢٠١٨)

وتتمثل استفادة الأفراد من التسوية الإلكترونية لمدفوعاتهم في كسب الوقت وانخفاض التكلفة بسبب عدم الحاجة للانتقال، كما أن الرسوم التي يتم دفعها تعتبر قليلة، والمعاملات موثقة ومشفرة.

ولقد تعاقدت الحكومة الأردنية مع شركة (مدفوعات Madfoo3at) لإنشاء موقع (فواتيركم) وذلك لتحصيل فواتير الكهرباء باعتباره بوابة لخدمة الدفع الإلكتروني، وتم التعاون مع (٤٩) شركة للفواتير، (٢٣) بنكاً، وتم تسوية حوالي

أكثر من (٤٠٠٠) عملية دفع يوميا في عام (٢٠١٦) بقيمة (١٠٠ مليون دولار) (مركزي ومضة، وبيفورت، ٢٠١٧، ص ٤١).

أيضاً نفذت مؤسسة التمويل الدولية شراكة مع مؤسسة أردنية متخصصة في تقنيات (مسح قرحيه العين) وذلك لتعزيز الشمول المالي وانتشار حلول الدفع الالكتروني بهذه التقنيات المتخصصة والدقيقة في الطب، وهي مصممة اساساً لمساعدة اللاجئين في الحصول على مساعدات مالية، وشراء بضائع أو سحب أموال أو الدفع لدى المحلات المشاركة في حالة عدم امتلاك حسابات مصرفية. هذا وتدعم مؤسسة التمويل الدولية أنظمة الدفع الإلكترونية والمبتكرة للمساعدة على الخروج من دائرة الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية (عماني، حمدوش، ومسغوني، ٢٠١٩) وهكذا نجد أن تجربة الشمول المالي نجحت في الأردن بتبني الاستراتيجية الوطنية التي تعتمد على الرقمية والتكنولوجيا المالية.

#### رابعاً : الشمول المالي في مصر:- (شنيبي, بن لخصر, ٢٠١٩)

نظراً لما يهدف إليه الاشتغال المالي من أهداف إنمائية تسعى إلى احتواء الشرائح الفقيرة ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، والمتوسطة، والذي يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الفقر. كما أنه يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والشركات الصغيرة داخل هيكل الاقتصاد الرسمي للدولة. حيث أنه يعتبر أحد أساسيات النمو الاقتصادي والتحول الرقمي وتدعيم الإصلاح الاقتصادي لذلك نجد أن مصر تتطلع لتصبح رائدة في هذا المجال، وتعمل على تشجيع الدخول إلى مرحلة الاقتصاد غير النقدي، والمدفوعات الرقمية خصوصاً وأنه يتزامن ويتوافق مع استراتيجية (رؤية مصر ٢٠٣٠) للتنمية المستدامة التي تتبناها وزارة التخطيط وهكذا تتضافر الجهود المبذولة في مصر بقيادة البنك المركزي من خلال دورة الإشراف على أنظمة الدفع الالكتروني والرقمنة المالية نشأت عدة مبادرات مصرية للتحويل إلى الاقتصاد غير النقدي منها ما يلي:-



**المبادرة الأولى: مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي:-**

وتمثل هذه المبادرة تعاوناً مشتركاً بين البنك المصري ووزارة المالية حيث تهدف لدفع المرتبات الشهرية للعاملين بالحكومة بواسطة بطاقات تصدرها البنوك المصرية، ولقد أصدرت وزارة المالية منشوراً بالزمام جميع وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف المرتبات إلكترونياً وصرف كروت الصراف الآلي لكل منهم ومنع صرف المرتبات بالأسلوب الورقي، وصرف كافة مستحقات الموردين من خلال النظام الإلكتروني مع وضع حداً أقصى للمصروفات التي يجوز سدادها نقداً بقيمة (٥٠٠ جنيه) وتعتبر شركة (e-finance) هي المسؤولة عن المشروع تكنولوجياً، ويحق للموظفين الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقاً لهذا النظام الانتفاع من الخدمات التي تقدمها البنوك المصدرة لها، حيث يمكنهم الحصول على كروت الائتمان والقروض بالإضافة إلى تمكينهم من استخدام كروت الخصم والتي تستخدم في شراء السلع. وهكذا بعد ذلك نمو كبيراً في عدد الأفراد الممتلكين لحسابات بنكية حيث يبلغ عدد موظفي الدولة بالجهاز (الإداري حوالي ٧ مليون) موظف. وعلى الرغم من تعميم هذا النظام إلا أنه مازال هناك نسبة لا تُفعل الحكومة الزمام الجهات الإدارية الحكومية بتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني وتحديد مواعيد حازمة للالتزام به.

**المبادرة الثانية:- المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:-**

قامت شركة اتصالات بالاشتراك مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للنقد التكنولوجي بتقديم خدمة الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول، وذلك بعد إعلان وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن اطلاق مشروع (فلوس) حيث يتم للمشاركين لدى شركة اتصالات استخدام هواتفهم في عمليات الدفع والتحويل للأموال.

ثم قامت أيضاً كل من شركة فودافون بالاشتراك مع بنك الإسكان والتعمير، وشركة موبينيل بالاشتراك مع البنك الإمارات دبي الوطني بتقديم التعاملات المالية

عبر الهاتف المحمول ثم قام البنك الأهلي المصري بطرح هذه الخدمة تحت اسم (فون كاش) بدون شركة محمول بعينها وفتحها للمواطنين سواء كانوا عملاء أو غير عملاء لدى البنك. هذا ويعتبر البنك المصري هو الجهة الاشرافية على هذا النظام من حيث وضع القواعد والمعايير والارشادات. وتعتبر هذه الخدمة صورة فعالة لتطوير الدفع الإلكتروني وتستخدم في سداد أقساط القروض متناهية الصغر.

### المبادرة الثالثة: خدمة فوري:-

حيث تم تأسيس شركة فوري في عام ٢٠١٨ وذلك بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال التكنولوجيا وبنوك عاملة في مصر، حيث توفر هذه الشركة من خلال أكثر من (٥٠) الف موقع شبكة مدفوعات اليكترونية لتسهيل دفع فواتير الهاتف، والكهرباء، والمياه، وتذاكر السفر، وأقساط التأمين، وذلك عن طريق ماكينات الصرف الآلي، مكاتب البريدي، الإنترنت، ومحفظة الهاتف المحمول، والصيدليات.

ويتم تحصيل أموال وفيه من جراء التحويلات عبر هذه الشركة والتي تعمل على اتساع شبكتها.

### بالمبادرة الرابعة: خدمة المدفوعات الاليكترونية للحكومة المصرية:-

في عام (٢٠٠٥) تم تأسيس شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية (e-finance) وذلك لتعميم وإدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية لجميع هيئات الحكومة والشركات والمؤسسات المالية. ولقد تميزت هذه الشركة في نظام السداد الإلكتروني والمدفوعات غير النقدية.

وتعد الشركة مملوكة بالكامل للدولة حيث يساهم فيها بنك الاستثمار القومي بنسبة (٦٥%)، والبنك الاهلي المصري بنسبة (١٥%)، وبنك مصر بنسبة (١٥%)، وشركة - بنوك مصر بنسبة (١٥%)، وتقوم هذه الشركة بالإضافة لخدمة السداد الإلكتروني

فإنها توفر خدمة البنية التحتية لتكنولوجيا الأعمال، وخدمات مركز البطاقات، وتنفيذ ميكنة سداد المعاشات والاعانات التي تقوم بتقديمها وزارة التضامن الاجتماعي.

### ثانياً: محاور التنفيذ للاشتغال المالي في مصر

تقوم الحكومة في مصر بتدعيم تنفيذ الشمول المالي من خلال اتباع آليات منها:-

#### أ- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:-

لقد تم إنشاء هذا المجلس عام (٢٠١٧) بموجب قرار رقم (٨٩)، ويتكون من (١٦) عضو منهم رئيس الوزراء، والبنك المركزي، والوزارات المعنية وتمثل اختصاصات المجلس في خفض استخدام الأوراق النقدية خارج القطاع المصرفي، والتشجيع على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني بدلاً عنها، وتطوير نظم الدفع والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف انضمام أكبر شريحة ممكنة من المجتمع في النظام المصرفي، ودمج القطاع غير الرسمي بالقطاع الرسمي مع زيادة الحصيلة الضريبية وخفض تكلفة انتقال الأموال، بالإضافة لحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية الإلكترونية، ووضع قرارات محددة باطار زمني لتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها، والعمل على وضع مقترح تصوري لإنشاء منظومته تكنولوجية متكاملة.

#### أ- توفير بيئة تشريعية مناسبة للتحويل للشمول المالي في مصر

إن وضع إطار تشريعي يحدد الحقوق والواجبات. يعتبر الأساس لعملية التحويل للشمول المالي، حيث يوفر القانون البيئة التشريعية المناسبة والتي تتيح لمصر مواجهة الجرائم الإلكترونية التي لم توجد لها قوانين منصوصة في القانون المصري، وذلك من خلال مناقشة مشروع قانون الجريمة الإلكترونية من قبل لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب.

#### ب- المبادرة المعززة للشمول المالي في مصر

يتمثل اهتمام الحكومة المصرية بتطبيق مفهوم الشمول المالي في مجموعة المبادرات التي يطلقها البنك المركزي المصري وتدعيم التوجه للشمول المالي ومن هذه المبادرات ما يلي:-

**- مبادرة حساب لكل مواطن:-**

حيث أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالإشتراك مع جميع البنوك العاملة في مصر حيث تم تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب بحيث يتم انضمام أكبر عدد من فئات المجتمع النظام المالي، ويجب التواجد في المناطق النائية والمدارس والنوادي لتوعية أفراد على ضرورة المشاركة في المبادرة.

**- مبادرة التمويل العقاري:-**

والتي تم اطلاقها في عام (٢٠١٤) والتي تم تخصيص (١٥ مليار) جنيه لمدة (٢٠ سنة) وبأسعار مخفضة للبنوك حتى تعمل على إعادة قرضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بعائد منخفض بمشروعات الإسكان، كما تسمح بإعطاء القرض بفائدة بسيطة تتراوح من (٧٪: ٨٪) لمحدودي الدخل، (٨٪) لمتوسطي الدخل، (١٠,٥٪) لفرق متوسطي الدخل، ولذلك لاقت هذه المبادرة إقبالا شديداً من الأفراد بسبب انخفاض سعر الفائدة للقرض وسهولة الحصول عليه.

**- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:-**

وتم اطلاق هذه المبادرة في عام (٢٠١٦) من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ قدره (٢٠٠ مليار) جنيه وفائدة تقدر بـ (٥٪) للمشروعات الصغيرة، (٧٪) للمشروعات المتوسطة الزراعية، (١٢٪) للمشروعات المتوسطة الصناعية والطاقة المتجددة.

**- مبادرة خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:-**

أصدر البنك المركزي في عام (٢٠١٦) مجموعة من القواعد الجديدة المنظمة لخدمة الدفع بالهاتف محمول مما يحقق المزيد من الشمول المالي من خلال اتساع نطاق مقدمي الخدمة المالية لتشمل الجمعيات الأهلية ومكاتب البريد وغيرها حتى يتم الوصول لأكثر عدد ممكن من الأفراد

### - المؤتمرات والفعاليات الخاصة بالشمول المالي في مصر:-

تم عقد عدة مؤتمرات داعمة للتحويل نحو الشمول المالي والتي تسعى إلى زيادة الوعي بالتكنولوجيا المالية والتثقيف المالي بالخدمات المالية المقدمة لأفراد المجتمع ومن ضمن هذه المؤتمرات:-

### - مؤتمر الشمول المالي في شرم الشيخ:-

وعقد في عام (٢٠١٧) بشرم الشيخ، وشارك فيه أكثر من (٩٤) دولة، (١١٩) مؤسسة عالمية، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي، ويهدف إلى عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء بالنسبة لمجال الشمول المالي والاستراتيجيات الخاصة به.

### - مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال افريقيا (٢٠١٨)

في عام ٢٠١٨ تم عقد هذا المؤتمر وتضمن مؤتمر سيمتس شمال افريقيا ثلاث محاور أساسية هي التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات، والتجارة الالكترونية، ولقد شارك في هذا المؤتمر أكثر من (٥٠٠) مشترك، و(٥٠) خبير عالمي في مجال الشمول الرقمي والتكنولوجيا المالية، ومجموعة كبيرة من الشركات التي تعرض أحدث التقنيات المالية المبتكرة عالمياً. ولقد تم في هذا المؤتمر تدشين أول بنك رقمي في مصر بهدف إتمام كل العمليات المصرفية بواسطة الهاتف المحمول كبديل للبنوك التقليدية، أيضاً تم اصدار أول بطاقة ذكية بعلامة تجارية وطنية للكاش والشراء وذلك بالتعاون مع شركة بنوك مصر، وتعتبر بديل عن فيزا وماستركارد.

### - اليوم العربي للشمول المالي:

لقد تم تخصيص يوم (٢٧ ابريل) من كل عام يوم عربي للشمول المالي في مصر. وذلك باتفاق مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتم عقد هذا المؤتمر عام (٢٠١٥) وكانت فترة فعاليته اسبوع تم فيها التأكيد على مفهوم الشمول

المالي وتوسيع عدد المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، والعمل على التوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والمالية، ومدى الاستفادة منها.

وأيضاً تعمل الجهود في مصر على تطبيق استراتيجية الشمول التأميني مما يعزز من استراتيجية الشمول المالي المصري، حيث تركز استراتيجية الشمول التأميني على عدة محاور منها التأمين متناهي الصغر للوصول للشرائح الأكثر احتياجاً، الوصول إلى العمالة غير الرسمية الذين لا يتمتعون بالتأمين الصحي أو معاشات التقاعد، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهكذا قامت مصر بخطوات جادة في طريق التحول للشمول المالي الرقمي والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتي تقضي على الفقر بشكل تدريجي من خلال احتواء الشرائح المحدودة الدخل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل للطبقات الفقيرة بتبني مشروعاتهم المتناهية الصغيرة والصغيرة والمتوسطة (اليوم السابع، ٢٠٢٢)

#### **برامج البنك الدولي للشمول المالي للحد من الفقر :-**

هذا يمكن القول ان الشمول المالي يساهم في زيادة مقدرة القطاع المصرفي علي جذب المدخرات , وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع , وبالتالي تزيد مقدرة القطاع المصرفي علي تلبية احتياجات الافراد التمويلية الاستثمارية والاستهلاكية , مما يؤدي في النهاية الي الحد من مستويات البطالة والفقر .

(<https://jslem.journals.ekb.eg>)

وتؤدي جهود الشمول المالي الي تغيير حياة الملايين من الافراد حيث انها تزيل اي عقبات تحول دون تحقيق محدودي الدخل لإمكاناتهم الانتاجية . لذلك يقوم البنك الدولي بتمويل (١٥٧) برنامجا للشمول المالي في جميع انواع العالم بهدف خلق فرص العمل وبالتالي الحد من الفقر . وذلك من خلال التركيز علي ثلاثة مجالات لمحاولة مواجهه ظاهرة الفقر وهي :- ( مجموعة البنك الدولي, ٢٠١٦)

## ١/ الحصول علي فرص لزيادة الدخل:-

حيث ان الفقراء يعملون في الغالب في القطاع الغير الرسمي والذي يتميز بانتاجية اقل واجر منخفض , ويدون تأمين اجتماعي . فتعمل برامج الشمول المالي من خلال التدريب , والتمويل , والبنية التحتية , للوصول الي الاسواق التي تساعد الفقراء المشاركين في الحصول علي فرص عمل مستدامة مثل نجاح برنامج (هاكوينائي) في (بيرو) في ربط الفئات الفقيرة بالأسواق المحلية مما زاد من دخل الاسرة بنسبة ٨٪.

## ٢/ التمكين الاقتصادي للمرأة :-

حيث ان حصول المرأة علي مزيد من الاستقلالية المالية يعتبر اساس للحد من الفقر . فحوالي (٩٥٪) من برامج الشمول المالي , التي تركز علي المرأة يكون لها أثر ايجابي علي زيادة دخل الاسرة , والحد من الفقر , ففي زامبيا يقوم البنك الدولي بتزويد (٧٥ الف ) امرأة فقيرة بالتدريب علي الاعمال التجارية .

٣/ فرص للشباب :- حيث يعاني الشباب الفقير من اجل ايجاد فرصة عمل مناسبة لهم وذلك بسبب افتقارهم الي المهارات والمعارف لتحويل تعليمهم الي وظائف جيدة , وتوفر برامج الشمول المالي الرقمي فرص للعمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة مثل ما في أوغندا فاهم برنامج فرص للشباب يقوم بتمويل مجموعات من الشباب وتدريبهم , وبعد مرور أربع سنوات أصبح الشباب لديهم القدرة على ممارسة تجارة ماهرة مثل النجارة أو الخياطة وغيرها وذلك بنسبة (٦٥٪) ، ولقد سجل (٣٨٪) فيهم زيادة في الدخل ، كما زادت الاصول التجارية بنسبة (٥٧٪).

## النتائج والتوصيات:

## أولاً :- النتائج:-

بعد العرض السابق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:-

١- يعتبر الشمول المالي أحد دعائم النمو الاقتصادي والتحول الاقتصاد الرقمي الغير نقدي، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي حيث أن الشمول المالي هو توصيل المنتج المالي لجميع شرائح المجتمع بجودة مناسبة وتكلفة معقولة بحيث يتم احتواء الفئات محدودة الدخل داخل المجتمع ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بفاعلية وكفاءة مما يمكن من رفع الانتاجية وتحقيق الاستقرار المالي.

٢- توجد أبعاد للشمول المالي متمثلة في الوصول وهو القدرة على توفير الخدمات المالية، والاستعمال وهو طريقة استعمال الخدمات المالية، والجودة والتي تعنى قدرة المنتج المالي على تلبية احتياجات العملاء، ويوجد للشمول المالي ست سياسات فعالة تتكون من الوكيل البنكي، الدفع عبر الهاتف المحمول، التنويع لمقدمي الخدمة، وإصلاح البنوك الحكومية، وسياسة حماية المستهلك، وسياسة الهوية المالية. وتوجد آليات لتطبيق هذه السياسات منها دراسة جانبي الطلب والعرض، ووضع أهداف مستقبلية، القيام بإعداد استراتيجية وطنية لتشمل جميع شرائح وفئات المجتمع.

٣- يمكن تعزيز الاشتغال المالي بعدة ركائز ودعائم منها دعم البنية التحتية المالية، وأيضاً التثقيف المالي للمستهلك حتى يضمن حصوله على الخدمة المالية وحمايته من أي مخاطر مالية، وتوفير وسائل للتعامل مع الشكاوي والوفاء بأي التزامات مالية مع العميل بوضع نظام رقابي مناسب.

٤- هناك تحديات تواجه مسار الاشتغال المالي منها افتقار القطاعات المالية لمقومات البنية التحتية من عدم كفاءة في الاستعلام الائتماني ، وعدم توفر الاقراض المضمون.



٥- يهدف الشمول المالي للقضاء علي ظاهرة الفقر وتقليل عدد الفقراء ، لذلك وضعت استراتيجيات الشمول المالي أهداف تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي مما ينعكس على تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل ، والاحتواء الاجتماعي للفئات المهمشة والفقيرة، الأفراد في المناطق النائية. مما يترتب عليه الاختفاء التدريجي لظاهرة الفقر وعدم الوقوع في (مصيدة الفقر) ودوامته.

٦- هناك بعض التجارب الدولية الناجحة في عمل استراتيجيات الشمول المالي وتفعيل أهدافه في الحد من ظاهرة الفقر، وأثبتت هذه التجارب نجاحها في دول عديدة منها كينيا من خلال تمكين النساء عن طريق خدمات الهاتف المحمول مما يقلل من نسب الفقر، أيضاً التجربة الصينية والتي نجحت في انعاش التجارة الإلكترونية، وتفعيل الاحتواء الاجتماعي مما يساعد في الحد من الفقر. وأيضاً هناك تجربة عربية متمثلة في التجربة الأردنية، ودورها في حل مشاكل اللاجئين من خلال انتشار تقنيات الدفع الإلكتروني.

٧- هناك جهود مبذولة في مصر للوصول إلى مركز ريادي في الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية حتى يتم تحقيق أهداف (رؤية مصر ٢٠٣٠) للتنمية المستدامة، فلقد وضعت مصر عدة محاور للتنفيذ مثل انشاء المجلس القومي للمدفوعات وتوفير الاطار التشريعي للشمول المالي وعملت على تفعيلها وتنفيذها، كما قامت بعمل مجموعة من المبادرات المتميزة منها مبادرة (حساب لكل مواطن)، الدفع بالهاتف المحمول، (خدمة فوري) والشمول التأميني) وغيرها من المبادرات التي عملت على تعزيز الاشتغال المالي، والاحتواء المالي الاجتماعي لكل أفراد المجتمع لتحسين سبل معيشتهم، وأيضاً عقدت مصر عدة

مؤتمرات وندوات للتفاعل مع التطورات في الشمول المالي والتكنولوجيا المالية ولقد أصبح يوم (٢٧ أبريل) من كل عام يوماً عربياً للشمول المالي في مصر، حيث وصلت مصر إلى مرحلة رائدة في هذا المجال عربياً وعالمياً وانتشرت الخدمات المالية ووصلت لجميع أفراد المجتمع مما يساهم في علاج مشكلة الفقر.

### ثانياً: التوصيات

- ١- ضرورة العمل على توسيع قاعدة الشمول المالي من الناحية المؤسسية والتشريعية.
- ٢- ضرورة الاستعانة بالتجارب الدولية الناجحة في الشمول المالي وتطبيقها حتى يتم الاستفادة منها في الحد من ظاهرة الفقر.
- ٣- ضرورة وضع اطار تشريعي لوضع سلطة رقابية لسياسات الشمول المالي وآلياته وضمان تنفيذها حتى يتم تفعيل دورها في تقليل عدد الفقراء.
- ٤- التركيز في الشمول المالي على وسائل الوصول إلى المناطق النائية والريفية وحصول الأفراد على الخدمة المالية بتكلفة معقولة وضمان تمكين المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في الفرص حتى نصل لتحقيق هدف الشمول المالي المركزي وهو القضاء التدريجي على الفقر.
- ٥- ضرورة تضافر الجهود في مصر بشكل أكبر حتى يتم تدعيم التحول نحو الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية بما ينسجم مع (رؤية مصر ٢٠٣٠) في محاولة القضاء على الفقر المدقع كهدف من الأهداف الانمائية للتنمية المستدامة.

## قائمة المراجع :

١. أحمد عدنان قناوى ، لورنس يحيى صالح ، تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر
٢. عبدالرحيم إبراهيم ، بدر الدين (د.ث) الشمول المالي والتنمية المستدامة ،برنامج الخليج العربي للتمويل الأصغر
٣. أسلى ديمبرجوتش وآخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ، قياس مستوى الشمول المالي المالية .
٤. واقع الشمول المالي فى العالم العربى وأليات المصارف العربية لتعزيزه : اتحاد المصارف العربية متخصصة ، العدد ٤٢٧ ، ٢٠١٦
٥. الشمول المالي فى العالم العربى ، اتحاد المصارف العربية ، مجلة شهرية متخصصة ، ٤١٩ ، أكتوبر
٦. بلانشيه نيكولا . الشمول المالي للمشروعات الصغير والمتوسطة فى منطقة الشرق الاوسط صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، وثيقة رقم ١٩/٠٢ (٢٠١٩)
٧. عمائى ، لمياء وحمدوش ، وفاء ومسغونى ، منى . الشمول المالي والحلول الرقمية الاقتصادية - حالة بعض الدول العربية :- ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول :إدارة الأزمات الاقتصادية المنعقد فى جامعة الشاذلى بن جديد الطارف ، الجزائر (٢٠١٩ ، مارس)
٨. لمياء عمانى ، وفاء حمدوش ، عائشة سلمة كيحلى ، استراتيجية الشمول : رؤية جديدة ، جامعة قاصدى مرياح ، ورقلة ، الجزائر (٢٠٢٠)

٩. عمانى ، لمياء وكحيلى ، وعائشة سلمة ومسغونى ، منى . المالية  
المسؤولية الأجنبية للتعديل - نماذج إدماج المسؤولية الاجتماعية فى المالية :  
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية . العدد ٥ (٢٠١٧ ، ديسمبر)
١٠. صورية شنبى ، السعيد بن الخضر ، أهمية الشمول المالى فى تحقيق  
التنمية" تعزيز الشمول المالى فى جمهورية مصر العربية " ، جامعة محمد بو  
ضياف ، المسيلة ، الجزائر (٢٠١٩)
١١. لوكونغا إينوتو . التكنولوجيا المالية : إطلاق إمكانات منطقتى الشرق  
الأوسط وشمال وباكستان ، والقوقاز وآسيا الوسطى ، آفاق الاقتصاد الإقليمي :  
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى .
١٢. سمير عبدالله وآخرون (الشمول المالى فى فلسطين) ، معهد ابحاث  
السياسات الاقتصادية ، الفلسطينى "ماس" القدس ورام الله ، (٢٠١٦)
١٣. جامع ياسر ، (المسؤولية الاجتماعية من وجهه نظر المتعاملين مع  
المصارف الاسلامية الاردنية)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات ، الأردن العدد  
٠٢ ، (٢٠١٤).
١٤. أبو دية ماجد ، (دور الانتشار المصرفى والاشتمال المالى فى النشاط  
الاقتصادى الفلسطينى) ، مذكرة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة : فلسطين  
(٢٠١٦)
١٥. نانسى البنا ، ( نحو التحول للاقتصاد الرقوى ، الهيئة العامة للاستعلامات  
بوابنك الى مصر ) <http://www.sis.gov.eg/story/164726?lang=ar> (2018)

١٦. أحمد عدنان قناوى ، لورنس يحيى صالح ، (تحليل فاعلية الشمول امالى لمعالجة افقر فى العراق مع إشارة لتجزئة النيجيرية) ، المؤتمر العالمى الدولى ، لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد (٢٠١٨)
١٧. اسلى ديميرجوتش ، كونت وآخرون ، (قياس مستوى الشمول المالى وثورة التكنولوجيا المالية ، عرض عام قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالى ، مجموعة البنك الدولى)(٢٠١٧).
١٨. إندونغو إنجوغانا ، وآرماندو موراليس ، وليديا إنديرانغفوس ، جنى ثمار الثورة الرقمية : مجلة صندوق النقد الدولى (٢٠١٦ ، جوان)
١٩. البنك الدولى . مشروع تشجيع سياسات الاشتمال المالى فى الأردن . قطاع الممارسات والأسواق - الشرق الأوسط وشمال افريقيا (٢٠١٨ ، مارس)
٢٠. البنك المركزى الأردنى : تقرير الاستقرار المالى (٢٠١٧) <http://www.cbi.gov.jo/Paged/viewpage.aspx?pageID=45>
٢١. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد ٦٨ ، الجزائر
٢٢. الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات وإدارة الاتحاد الافريقى للاتصالات . استخدام تكنولوجيا والاتصالات لسد فجوة الشمول المالى : وثيقة رقم A42 ، الحمامات ، تونس ، (٢٠١٦ ، أكتوبر)
٢٣. المنتدى العربى للقنيات المالية الحديثة التكنولوجيا المالية والبنوك تشين من أجل الشمول المالى فى العالم، أبو ظبى ، الإمارات العربية المتحدة
٢٤. حكومة المملكة الأوردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (٢٠٢٠)

٢٥. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . الإطار الاستراتيجي صندوق الأمم المتحدة للفقرة ٢٠١٨-٢٠٢١ / وثيقة رقم ٢٠٣٤٧-١٧. (٢٠١٨)
٢٦. صندوق النقد الدولي . أفقا الاقتصاد الاقليمي ، مستجدات منطقة الشرق الاوسط.(٢٠١٧) ، أكتوبر)
٢٧. مجموعة البنك الدولي ، العوائد الرقمية : عن التنمية في العالم رقم ١٠٢٧٢٤. (٢٠١٦)
٢٨. مجموعة البنك الدولي . أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية . وثيقة مبدئية ، ص ٠٤. (٢٠١٨، سبتمبر)
٢٩. مركز الأبحاث الاقتصادية والأحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية . قياس الفقر في الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي : تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ، أنقرة (٢٠١٥)
٣٠. مركزى ومضة , ويفورث . التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : توجهات قطاع .(٢٠١٧)
٣١. إضاءات ، معهد الدراسات المصرفية ، الكوين ، فيفري ، السلسلة الثامنة ، العدد ٠٧. (٢٠١٦)
٣٢. صندوق النقد العربي ، ( العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي) ، امانة مجلس محافظى المصارف المركزية مؤسسات النقد العربية ، أبو ظبي،(٢٠١٥).

٣٣. صندوق النقد العربي ، (قرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية) ، ورقة عمل في اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، الكويت ٠١ (٢٠١٢ أكتوبر)
٣٤. مشروع التحول للاقتصاد الرقمي في مصر ، اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر ، فيفري ، برعاية CIPE ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، القاهرة : مصر (٢٠١٦)
٣٥. البنك الدولي ، التقرير السنوي ، واشنطن ، ٢٠١٣ ، [bank.orgwww.world](http://bank.orgwww.world)
٣٦. البنك المركزي الاردنى - نشرة تعريفية حول الاشتمال المالى على موقع واى باك مشين. (ديسمبر ٢٠١٩)
٣٧. "هل الشمول المالى خطوة لسيطرة البنوك العالمية على حسابات المصريين؟" ، [www.masralarabia.com](http://www.masralarabia.com) (١٢ فبراير ٢٠١٩)
٣٨. البنك العراقى / النشرة الإحصائية السنوية (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)
٣٩. البنك المركزي العراقى / دائرة مراقبة الصيرفة.
٤٠. وزارة التخطيط والتعاون الأئمائى / الجهاز المركزي للإحصاء / المجاميع الإحصائية السنوية (سنوات متفرقة)

### المراجع الأجنبية

1. Haning A and janscn S. Financial report and financial Stability current policy issues Washington . the world bank2010
2. www.cgap org /topics/ financial–inclusion
3. Economy "journal of policy and development studenties" (jpds) vol.10
4. Okoye. Lawrence uehenne ." A panacea for balanced economic development 28th IBIMA conference : theme – vision 2020 : innovation management." Development sustainability . and competitive economic growth .
5. Onaolapo .A .R ..... " EFFRCTS OF DINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA "international journal of business and management review vol13 (1982–2012)
6. Sanya & olumide . ogunsakin & fawehinmi festus ." financial inclusion as – an effective policy tool of poverty alleviation : A case of ekiti state " . IOSR journal of economics and finance (iosr – jef). Volume 8, issues 4 ver . II.
7. Sarma , mandria . " index of financial inclusion" , working paper no . 215. Indlan council dor research om international economic relations.



8. World bank . " financial inclusion dtrstegies : refence framework "(2012)
9. Ajide . folorunsho M ." financial inclusion and rural poverty reduction : evidence from nigeria " (2014)
10. Alliance for financial inclusion , " an index to measure the progress of financial inclusion " (afi) . " A quick guide to the maya declaration on financial inclusion "(2016)
11. Arora . rashmi umesh . " measuring financial acess ", griffth university (2010)
12. Cbn . "national financial inclusion stratege", (2012)
13. Efln . access to financial service in Nigeria . (2010 survey).
14. Fadun .Solomon olajide . "financial inclusion , tool for poverty alleviation and income redistribution in development countries : evidences from nigeria". Academic research international vol . 5 (3). (2014)
15. Gupte , venkataramani & gupta . rajani . bahmn & deep . " computation of financial inclusion index for india ". international conference on emerging economies – prospects and challenges (ice-2012)
16. <https://www.inclusionplus.com>
17. <https://www.worldbank.org>
18. <https://en.wikipedia.org/wiki/bank-agent>
19. <https://en.wikipedia.org/wiki/proverty-in-nigeria>
20. <https://nigerianfinder.com/causes-of-poverty-in-nigeria>

21. <https://www.tranperncy.org/news/feature/corruptions-index-2017>.
22. Iqbal&sami.badr&shaista." Role of banks in financial inclusion in india.2017"
23. James . Princy. "Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the
24. Post Reform Period", JOSR Journal of Humanities And Social Science Volume
25. 22. Issue 6. 2017.
26. KUMAR . ANIL "A STUDY ON THE ROLE OF DISTRICT CO OPERATIVE BANKS IN THE FINANCIAL INCLUSION IN KERALA". Thesis Doctoral of philosophy in commerce. Mahatma Gandhi University. Kottayam.2013
27. Okaro, Celestine Sunday (2016). "FINANCIAL INCLUSION AND NIGERIAN
28. ECONOMY (1990-2015) " Journal of Policy and Development Studies (JPDS)Vol. 10
29. Okoye, Lawrence Uchenna. "A Panacea for Balanced Economic Development".
30. 28th IBIMA Conference: Theme Vision 2020: Innovation Management. Development Sustainability and Competitive Economic Growth

31. olan A. R. (2015). "EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (1982–2012)". International Journal of Business and Management Review Vol3.
32. Sanya & Olumide. Ogunsakin & Fawehinmi Festus (2017). "Financial Inclusion as an effective Policy Tool of Poverty Alleviation: A Case of Ekiti State" , IOSR journal of economics and Finance (IOSR–JEF). Volume 8. Issue 4 Ver. II..
33. "Index of Financial Inclusion".
34. 25. Sarma , Mandira (2008). "Index of Financial Inclusion Working Paper No. 215. FOR
35. INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC
36. Aker Jenny C. Rachid Boumnijel, Amanda McClelland and Niall Tierney. 2016. "Payment Mechanisms and Anti–Poverty Programs Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niget Tutts University Working Paper Fletcher School and Department of Economics Tufts University Medford, MA

38. Brune. Lasse, Xavier Gine Jessica Goldberg and Dean Yang 2016 Facilitating Savings for Agriculture: Field Experimental Evidence from Malawi Economic Development and Cultural Change 6 (2187–220)
39. Demurguunt, As Leora Kapper and Dorothe Singer 2017 Financial Inclusion and inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence Policy Research Working Paper 8040, World Bank Washington DC
40. Dupas Pascaline, Dean Kartan Jonathan Robinson and Diego Ubifal Forthcoming Banking the Unbanked Evidence from the  
Countries American Economic Review
41. Dupas, Pascaline and Jonathan Robinson 2013. Savings Constraints and Microenterprise Development Evidence from a Field Experiment in Kenya American Economic Review: Applied Economics 5TH 163–92
42. Jack William, and Tavrie Surs 2014 "Risk Sharing and Transactions Costs: Evidence from Kenyas Mobile Money Revolution American Economic Review 104 11 183–223
43. Karlan, Dean, Jake Kendall Rebecca Mann, Rohini Pande Tavneet Sur, and Jonathan Zinman 2016. "Research and impact of Digital Financial Services." NBER Working Paper 22638, National Bureau of Economic Research Cambridge, MA

44. Muralidharan, Karthik, Paul Niehaus, and Sandip Sukhtanka  
2016 Building State Capacity Evidence from Biometric Smartcards in India American Economic Review 106 101 2895–929
45. Prina, Silvia, 2015. Hanking the Poor via Savings Account Evidence from a Field Experiment Journal of Development Economics 115 16 31
46. Schanet, Simone 2017 "The cost of convenience! Transaction Corts Bargaining Power and Savings Account the in Kenya Jurnal  
of Human Resources 52(4): 919.45
47. Sun Taunvent and William Jack 2016. The Long–Run Poverty and Gendet impacts of Mobile Money" Some 15416317) 1288.43
48. [www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview](http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview)

